PUBLIC

مجموعة الخزينة >
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
9 نوفمبر 2025

البنوك المركزية تتريث في قراراتها وسط تباين البيانات الاقتصادية

التعليق على أداء الاسواق

أنهت الأسواق الأمريكية تداولات الأسبوع بأداء محدود نسبياً، إذ تراجعت الأسهم هامشياً وسط استمرار المخاوف المتعلقة بارتفاع تقييمات أسهم التكنولوجيا، وذلك على الرغم من تباين البيانات الاقتصادية الأميركية. وظل قطاع التصنيع في حالة انكماش، في حين كان أداء قطاع الخدمات أقوى مما كان متوقعاً في السابق، إلا أن المستثمرين ظلوا حذرين قبيل اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقرر في ديسمبر المقبل. وفي أسواق العملات، تراجع الدولار الأميركي أمام كل من اليورو والين الياباني على خلفية زيادة التوقعات بخفض الفائدة في الأجل القريب. أما الجنيه الإسترليني، فانخفض عقب قرار بنك إنجلترا وتوجيهاته المرتبطة بالسياسة النقدية، قبل أن يعوض خسائره وينهي تداولات يوم الجمعة على ارتفاع. أما الذهب، فسجل تراجعاً أسبوعياً، لكنه استعاد بعض مكاسبه يوم الجمعة بدعم من ضعف الدولار.

الولايات المتحدة

قطاع التصنيع يواصل الانكماش

تراجع أداء قطاع التصنيع الأميركي مرة أخرى في أكتوبر، مسجلاً ثامن شهر على التوالي من الانكماش. إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) بمقدار 0.4 ليصل إلى 48.7 ، ليظل بذلك دون مستوى 50 الذي يعكس حالة التوسع. وشهد الإنتاج تراجعاً حاداً، فيما واصل التوظيف هبوطه للشهر التاسع على التوالي مع قيام الشركات بتقليص أعداد الموظفين. وعلى صعيد الضغوط التضخمية، تراجع مؤشر الأسعار المدفوعة إلى 58.0 ، في أدنى مستوياته المسجلة منذ بداية إعلان الرسوم الجمركية، مما يشير إلى تباطؤ تضخم تكاليف المدخلات. كما انخفضت المخزونات بأسرع وتيرة لها في عام، وتراجعت طلبات الأعمال المتراكمة، في دلالة على ضعف الطلب. ومن بين 18 صناعة شملها المسح، سجلت 12 صناعة انكماشاً، كان أبرزها المنسوجات والملابس، في حين حققت صناعات قليلة فقط، من بينها المعادن الأساسية، نمواً.

مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات يتجاوز التوقعات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في الولايات المتحدة إلى 52.4 في شهر أكتوبر، مقابل 50.0 الشهر السابق، متجاوزاً التوقعات ومسجلًا أقوى وتيرة نمو يشهدها القطاع منذ فبراير. إذ شهدت كل من الأنشطة والطلبيات الجديدة تحسناً ملحوظاً، ما يشير إلى تنامي الطلب. إلا أن التوظيف ظل في نطاق الانكماش، نتيجة حالة عدم اليقين بشأن استدامة النمو. وأشار عدد من المشاركين في المسح إلى أن الإغلاق الجزئي للحكومة الفيدرالية أثر سلباً على وتيرة الأعمال ويمثل عامل خطر قد يؤدي إلى المزيد من عمليات التسريح. وفي المقابل، تصاعدت الضغوط السعرية، إذ ارتفع مؤشر الأسعار المدفوعة مع إبلاغ الشركات عن زيادة تكاليف المدخلات نتيجة الرسوم الجمركية. وبصفة عامة، تعكس البيانات مرونة قطاع الخدمات، لكنها تظهر أيضاً تعرضه لضغوط متزايدة في ظل ارتفاع التكاليف واستمرار المخاطر المرتبطة بسوق العمل والسياسات الحكومية.

تقرير سوق العمل الصادر عن (ADP) يظهر تحسن التوظيف بالقطاع الخاص

ارتفعت معدلات التوظيف في القطاع الخاص الأميركي خلال شهر أكتوبر، إذ تمت إضافة 42 ألف وظيفة، وذلك بعد شهرين متتاليين من التراجع، وفقاً للتقرير الصادر عن مؤسسة (ADP). ويمثل هذا التحسن تعافياً ملحوظًا مقارنة بالبيانات المعدلة التي أشارت إلى خسارة 29 ألف وظيفة في سبتمبر، هذا إلى جانب التراجع الهامشي المسجل في أغسطس. وبسبب توقف نشر البيانات الرسمية لسوق العمل نتيجة إغلاق الحكومة الفيدرالية، يعتمد المستثمرون والاقتصاديون بشكل متزايد على المصادر الخاصة مثل (ADP) لتقييم الاتجاهات الاقتصادية. وكانت غالبية الوظائف المضافة في قطاعات التجارة والنقل والمرافق العامة، إلى جانب قطاعي التعليم والصحة. كما شهد قطاعا التمويل والانشاءات زيادة عدد الموظفين، في حين تراجعت أعداد العاملين في قطاعات تكنولوجيا المعلومات، والترفيه والضيافة، والخدمات المهنية، والتصنيع. وأظهرت البيانات كذلك أن الشركات الكبرى كانت المحرك الرئيسي لخلق الوظائف، بينما شهدت الشركات الصغيرة والمتوسطة خفض العمالة. من جهة أخرى، أشار الفيدرالي في اجتماعه السابق إلى ضعف سوق العمل كأحد مبررات خفض أسعار الفائدة. إلا أن جيروم باول، إلى جانب عدد من أعضاء البنك المركزي، أكدوا أن خفض سعر الفائدة مرة أخرى في ديسمبر "ليس مضموناً بشكل كامل". وعلى الرغم من تحسن بيانات التوظيف الأخيرة والتحذيرات الصادرة عن مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي، إلا أن الأسواق ما زالت تتوقع بشكل كبير خفض سعر الفائدة مجدداً في اجتماع ديسمبر.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 99.56.

المملكة المتحدة

بنك إنجلترا يبقي على سعر الفائدة دون تغيير

أبقى بنك إنجلترا على سعر الفائدة عند مستوى 4% في قرار جاء بفارق ضئيل، ما يشير إلى احتمال خفضها في ديسمبر. إذ صوت خمسة من أعضاء لجنة السياسة النقدية، بمن فيهم المحافظ أندرو بيلي، لصالح الإبقاء على المعدلات دون تغيير، بينما دعم أربعة أعضاء خفضها إلى 3.75%. وأشار البنك إلى أن معدل التضخم البالغ 3.8% في سبتمبر قد يمثل مستوى الذروة، كما أظهرت محاضر الاجتماع أن المحافظ بيلي كان الأكثر ميلاً لتبني سياسة تيسيريه بين من صوتوا للإبقاء على المعدلات، حيث أوضح أن مخاطر التضخم قد تراجعت وأصبحت أكثر توازناً. وأضاف أن المسار المتوقع لسعر الفائدة ما يزال هبوطياً، إلا أن اللجنة تحتاج إلى دلائل واضحة تؤكد عودة التضخم باتجاه المستوى المستهدف البالغ 2% قبل الإقدام على خفضها مجدداً. وعلى الرغم من أن القرار أنهى نمط التخفيضات الفصلية التي بدأت منذ أغسطس 2024، إلا أن بنك إنجلترا ألمح بوضوح إلى أن خفض سعر الفائدة

PUBLIC

مطروح في اجتماع ديسمبر، لا سيما مع انتظار صدور موازنة الخريف الحكومية وجولتين إضافيتين من بيانات التضخم وسوق العمل قبل ذلك الموعد. وتظهر تسعيرات الأسواق ميلاً هامشياً لاحتمال خفض سعر الفائدة في ديسمبر، مع تسعير نحو 15 نقطة أساس من التيسير بالفعل.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3157.

سويسرا

تراجع معدلات التضخم بدعم من قوة الفرنك السويسري

تباطأت وتيرة التضخم في سويسرا بصورة ملحوظة خلال شهر أكتوبر، إذ انخفض التضخم السنوي إلى 0.1% مقابل 0.2% في سبتمبر، أي جاء أدنى بكثير من التوقعات. كما تراجع التضخم الأساسي إلى 0.5% مقابل 0.7%، ما يعكس ضعف الضغوط السعرية على نطاق واسع. وجاء هذا الانخفاض بصفة رئيسية نتيجة انخفاض تكلفة الواردات على خلفية قوة الفرنك السويسري، الذي ما يزال يتداول عند مستويات مرتفعة تعتبر الأعلى منذ عدة سنوات.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الفرنك السويسري عند مستوى 0.8048.

آسيا والمحيط الهادئ

بنك الاحتياطي الأسترالي يبقي على سعر الفائدة دون تغيير

أبقى بنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة عند مستوى 3.6%، محذراً من عودة الضغوط التضخمية، في ظل توقعات بارتفاع أسعار المساكن والإيجارات والخدمات بوتيرة أسرع حتى العام 2026. واتفقت لجنة السياسة النقدية بإجماع الآراء على الإبقاء على المعدلات دون تغيير، ولم تبحث خيار خفض سعر الفائدة خلال الاجتماع. وأوضحت محافظ البنك المركزي، ميشيل بولوك، أن خفض الفائدة في وقت مبكر قد يعوق استمرار تراجع التضخم، مشيرةً إلى أن المسار المستقبلي ما يزال غير واضح، مع احتمال الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير أو خفضها هامشياً، إلا أن صناع القرار لم يلتزموا بمسار محدد حتى الآن. وكان التضخم الأساسي قد ارتفع إلى 3% في سبتمبر، في أول زيادة يسجلها منذ العام 2022، بينما تشير التوقعات المحدثة للبنك إلى ارتفاع معدل التضخم الكلي إلى 3.7% بحلول منتصف العام 2026، والتضخم الأساسي إلى 3.2%، ما يعني تخلي البنك عن المستوى المستهدف السابق البالغ 2.5% بحلول العام 2027. وأضافت بولوك أن سوق العمل ما يزال يعاني من شح نسبي على الرغم من الارتفاع الأخير لمعدل البطالة، فيما صرح وزير الخزانة جيم تشالمرز بأن التضخم والبطالة ما يزالان عند مستويات منخفضة نسبياً، لكنه أقر بأن الأسر والشركات كانت تأمل في خفض آخر لسعر الفائدة.

وأنهى الدولار الاسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6491.

الكويت

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30605.

أسعار العملات 9 - نوفمبر - 2025

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1534	1.1468	1.1591	1.1565	1.1460	1.1670	1.1622
GBP	1.3138	1.3007	1.3174	1.3157	1.3095	1.3300	1.3155
JPY	153.99	152.80	154.48	153.40	152.05	154.50	152.03
CHF	0.8041	0.8030	0.8124	0.8048	0.7930	0.8125	0.7964

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com